قراءة في ..
ثنائية السياسة والاقتصاد

م. عبد الوهاب محمود المصري(*)

يقول بعضهم: "لا تجادل.. لا في الدين، ولا في السياسة، ولا في الحب"! ونحن نرى أن يصنف هذا القول تحت "باب الهزل "لا تحت" باب الجد".. فلو كان هذا القول صحيحاً فيما يتعلق بالدين، لما أرسل الله الأنبياء لهداية الناس ولما خطب الوعاظ في المعابد، ولما تناقش العلماء في المجامع الفقهية. ولو كان القول (إياه) صحيحاً فيما يتعلق بالسياسة لما أُنشئت المجالس النيابية، ولما أُنشئت الأحزاب، ولأُلغيت ظاهرة المفاوضات. وأما في مجال الحب فيجوز كل شيء؛ ولا يجوز أي شيء.. لأن الحب فوق المنطق، وخارج المنافسة، وممنوع من الفهم!

وسنبحث هنا في السياسة والاقتصاد، من حيث مفهوم السياسة، ومفهوم الاقتصاد، والعلاقة بين السياسة والاقتصاد.

أولاً: في مفهوم السياسة:

تشير الوقائع الحسيّة، كما يلاحظ المفكر الدكتور عبد الكريم غلاب، إلى أن كلمة "السياسة" ربما تكون أكثر الكلمات تردداً في

(*) باحث وكاتب سوري، صدرت له ثمانية كتب، آخرها: " نقد المشروع النهضوي العربي".

حديث الناس، سواء كتبوا في الصحافة أم تحدثوا في الإذاعة، أو ألّفوا كتباً، أو ألقوا محاضرات، أم تحدثوا حديث المجالس أو حديث الشارع. ولن يخطِئَكَ الحدس إذا وجدت في كل حديث مفهوماً خاصاً للسياسة. ومن ثم كانت "السياسة" أكثر القضايا اختلافاً واضطراباً نتيجة اختلاف الرؤية للمفهوم، حتى بين الذين لا يراودنا الشك في قدرتهم على تمثّل المفاهيم علمياً وفكرياً.

والسياسة، كما يرى الدكتور غلاّب، تعني إدارة شؤون الناس والتفكير فيها، والتمييز بين صائبها وفاسدها، والتعامل مع أولئك الذين تدير شؤونهم بالتفكير والتشريع والممارسة والتوجيه والتغيير. وإذا كانت "السياسة" قد بدأت على عهد اليونان كعلم حكم المدن، وقالوا عنها في عصر النهضة: إنها أنبل العلوم وأسماها، وتتعلق بأرفع المناصب على الأرض، وتشمل الفنون جميعها التي تهم الجماعة الإنسانية، فقد أصبحت تتناول كل ما يتعلق بحكم الدولة، أو إدارة الشؤون العامة الداخلية منها والخارجية، والعلاقات المتبادلة بين الدول، والعلاقات بين السلطة والمواطنين. وتؤكد بعض المصادر أنها نابعة من حكم الدولة، ودراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى. ولذلك فالعمل السياسي يتصف بوظائف الحكم أو القيادة أو التنظيم أو التشريع أو التنفيذ أو التقرير. ومعنى "علم السياسة" إذاً هو علم الدولة[1].

والسياسة - بحسب **"موسوعة الهلال الاشتراكية"** - هي علم الحكومة وفن الحكم، وتطلق أيضاً على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، كما تطلق كذلك على الطريقة التي يسلكها الحاكمون[2].

والسياسة، كما هو شائع، هي فن الممكن. والسياسة أيضاً هي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهي فن تحريك البشر والأشياء، وهي كل قول أو فعل يُراد به تغيير شيء ما في المجتمع، وهي إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للمجتمع من قوة حاكمة، وهي كذلك تدبير شؤون الدولة.

ويمكننا أن نخلص إلى أن **السياسة هي عملية (أو عمليات) توجيه موارد المجتمع من قوة حاكمة، نحو تحقيق أهداف المجتمع. وبعبارة موجزة: السياسة هي إدارة شؤون المجتمع.**

ثانياً: في مفهوم الاقتصاد:

عندما تذكر كلمة "اقتصاد" تتبادر إلى الذهن واحدة من الحالات الثلاث الآتية: الاقتصاد علماً، والاقتصاد مذهباً، والاقتصاد نظاماً. ونقدم في السطور التالية موجزاً عن مفهوم كلٍّ من تلك الحالات، ثم نبيّن المقصود بالاقتصاد في هذا البحث..

1 – في الاقتصاد عِلْماً:

يُعدُّ علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية الهامة، كالتاريخ والسكان والقانون والاجتماع وغيرها. وقد تعددت التعاريف الموضوعة لعلم الاقتصاد، وتطورت منذ نشأة هذا العلم وحتى الوقت الحاضر.. فقد عُرِّف في بداية نشأته بأنه "العلم الذي يبحث في إنتاج الثروة وتحقيق الغنى للجميع". وعُرِّف أيضاً بأنه "العلم الذي يختص بدراسة القوانين المنظِّمة للثروة وتوزيعها واستهلاكها". وعُرِّف كذلك بأنه "العلم الذي يدرس كيفية حصول الإنسان على الدخل وكيفية استعماله له". وأما أكثر التعاريف شهرة فهو: "الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إشباع حاجات الإنسان المتعددة والمتزايدة باستخدام الموارد المحدودة في استخدامها البديلة"[3]. فهو إذاً: "علم الندرة"، وهو أيضاً "علم الاختيار الأمثل"، وهو كذلك "علم إشباع الحاجات".

إن علم **الاقتصاد هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية، ويحلِّلُها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها،** كقانون تناقص المنفعة، وقانون الغلَّة المتزايدة، وقانون العرض والطلب، وقانون أقل جهدٍ أو أقل تكلفة. فهو ذو طابع نظري، يدرس ما هو كائن فعلاً، ولا علاقة له بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة. ومن ثم فهو محايد

وليس بعامل مميّز يستقل أو ينفرد به مذهب من دون آخر، حيث لا يمكن وصف مثل هذه القوانين الاقتصادية بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية، وإنما هي حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها، فهي ذات صبغة عالمية لا تتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف مفاهيمها الاجتماعية. وأما كيفية إعمال هذه القوانين الاقتصادية وطريقة التأثير فيها والاستفادة منها، فهذا هو دور المذهب الاقتصادي بحسب ما يستهدفه، وهنا فقط مجال الخلاف والتمييز[4].

2 – في الاقتصاد مذهباً:

يتميز كل مجتمع بطريقة معينة (تختلف من مجتمع إلى آخر) في إنتاج الثروة وتوزيعها، يتجلى فيها الموقف المذهبي للمجتمع في الحياة الاقتصادية أو المجال الاقتصادي، فيكون لكلِّ مجتمع مذهبُه الاقتصادي.

والمذهب الاقتصادي هو الذي يضع أهداف الحياة الاقتصادية، ويرسم الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف، فهو ينطوي على أمرين اثنين هما: غاية النشاط الاقتصادي ووسيلته.. فتحديد هدف الإنتاج، والإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأميمها، ومدى الحرية الاقتصادية، وكيفية توزيع الثروة ..إلخ، كل ذلك يدخل في مجال المذهب الاقتصادي. فهو ذو طابع عملي، يدرس ما يجب أن يكون، فله علاقة وثيقة بالأخلاق، واتجاهات الدولة الاقتصادية، ومفهوم العدالة لدى المجتمع. ومن ثم فهو مجال الخلاف بين الشعوب والدول، بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل مجتمع، واختلاف الأفكار والمفاهيم التي يرتبط بها وتصوُّرِه للعدالة وطريقة تحقيقها[5].

3 – في الاقتصاد نظاماً

يكون لكل مذهب اقتصادي، عادةً، تطبيقات عدّة، وتختلف هذه التطبيقات في جوانب معينة، وتختلف في جوانب أخرى.. فلكل مذهب اقتصادي جانبان: أحدهما ساكن أو ثابت، وثانيهما حركي ومتطور.

أما الجانب الساكن من المذهب الاقتصادي فهو الأسس والمبادئ التي ينطوي عليها المذهب، وهي في خطوطها العريضة واحدة في كلِّ تطبيقات المذهب، ولا تقبل التغيير أو التبديل. ومن الأمثلة عليها: هدف الإنتاج، ونوع الملكية السائدة، ونوعية التخطيط الاقتصادي، وكيفية تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وطريقة توزيع الناتج أو الدخل القومي.

وأما الجانب الحركي من المذهب الاقتصادي فهو الوسائل والأساليب التي يتذرع بها المجتمع لتطبيق الأسس والمبادئ المعتمدة في المذهب الاقتصادي للمجتمع، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، فتتعدد النظم الاقتصادية باختلاف الزمان والمكان من دون الخروج عن الخطوط العريضة للمذهب.

ويكون الاختلاف بين المذاهب الاقتصادية اختلافاً جوهرياً في الأسس والمبادئ. وأما الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذهب الواحد فهو خلاف تفصيلي في الوسائل والأساليب. وبناءً على ذلك يظل الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذاهب المختلفة خلافاً جوهرياً وإن تلاقت في بعض الوسائل والأساليب[6].

ومن الواضح أن المقصود بالاقتصاد في بحثنا هذا ليس علم الاقتصاد، وليس نظام الاقتصاد، ولكن **المقصود هو المذهب الاقتصادي،** وعلى وجه التحديد طريقة إدارة موارد المجتمع (إنتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً واستهلاكاً) لإشباع حاجات المجتمع.

ثالثاً: في العلاقة بين السياسة والاقتصاد:

لعل أهم القضايا في مجال العلاقة بين السياسة والاقتصاد قضية دور الدولة (في مقابل دور السوق) في إدارة أو توجيه الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً واستهلاكاً..

ففي أوائل الثمانينيات تكاثرت الدعوات ـ وخاصةً من المنظمات الدولية ـ إلى تقليص دور الدولة، وإلى الاعتماد على "اقتصاد السوق"، الذي هو الاسم الذي أطلقوه على "النظام الرأسمالي" بعد أن افتضح أمره. ويَفْتَرِضُ دعاةُ اقتصاد

السوق وجودَ "اليد الخفية" التي يعتقدون أنها تحقق التوازن بين العرض والطلب والثمن، وحدوث "تساقط ثمار النمو" على الفقراء كلما ازداد ثراء الأغنياء.

وفي اقتصاد السوق - بحسب أنصار هذا المذهب - يعود القرار النهائي في الشراء أو الامتناع عنه إلى المستهلك، وبلغة الاقتصاد فإن خياراته هي التي ترسم منحنى الطلب في الحياة الاقتصادية، كما هو الأمر مع صندوق الانتخابات، حيث تعود السلطة للناخب المواطن في الحياة السياسية، ولكن هناك – بحسب المفكر الاقتصادي المرموق جون كَنِيْثْ غالبريث - درجة كبيرة من التضليل والاحتيال في كلتا الحالتين المذكورتين، حيث إن تنظيماً جيداً لتمويل الحملة الانتخابية أو الدعاية لسلع منتجة يحدد خيارات الناخب أو المستهلك، وخاصة في زماننا بحكم مختلف أشكال الدعاية والإغراءات الحديثة للبيع. ها نحن هنا أيضاً ـ يضيف غالبريث ـ تجاه واقع أكذوبة تتقبلها الجماهير بصورة عامة، كما تتقبلها أوساط التعليم الجامعي للاقتصاد بشكل خاص[7]. (...) وإن الاقتناع باقتصاد السوق، حيث يكون المستهلك ملكاً، هو أحد أكبر الأكاذيب التي ضللت البصائر والعقول[8].

ولتجميل "اقتصاد السوق" فإن بعضهم يضيف إليه كلمة "الاجتماعي" ليصبح "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وجوهره هو أنه "نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية"[9].

إن العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع هي - بحسب الخبير الاقتصادي الدكتور إبراهيم العيسوي - "تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل الاجتماعي والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من

مكامنها وحسن توظيفها لمصلحة الفرد، وما يكفل إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، ولمصلحة المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى. وبناء على ذلك فإن المجتمع العادل هو المجتمع الذي لا يتعرض للظلم أو القهر من داخله أو من خارجه، ويقوم على مبادئ المساواة التي هي في الواقع جوهر المواطنة، ويستوي على مبادئ التضامن الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته"[10].

ونحن نرى أن العدالة الاجتماعية بمفهومها الإجرائي، هي **في السياسة** حسن توزيع السلطة، **وفي الاقتصاد** حسن توزيع الثروة، **وفي القضاء** حسن توزيع الحقوق، **وفي البيئة** حسن توزيع الموارد بين الأجيال.

والمشكلة الكارثية في معظم الدول النامية هي أن العدالة الاجتماعية تُنْتَهكُ، بصورة منهجية، في جوانبها الأربعة..، إذ يسود التفرد بالسلطة، واحتكار الثروة، وتضييع الحقوق، واستنزاف الموارد!!!

وصفوة القول في مجال العلاقة بين السياسة والاقتصاد: إذا كانت السياسة هي إدارة شؤون المجتمع، وكان الاقتصاد هو استخدام الموارد لإشباع الحاجات، **فإن من طبائع الأشياء أن يخضع الاقتصاد للسياسة، بحيث تكون الدولة حارساً وقاضياً ـ وحامياً للإنسان وللبيئة، ومانعاً لأي ظلم أو استغلال، وحاملاً لعظائم المهام والمسؤوليات.** ولا يمكن تصور خضوع السياسة للاقتصاد، إلا في حالةٍ يسيطر فيها رجال المال والأعمال وعملاء الشركات متعدِّدة الجنسية (إما مباشرة أو بالواسطة) على السياسة، لشرعنة ما يمارسونه تجاه الأكثرية الفقيرة من استغلال متعدد الأشكال، وجعله أكثر سهولة وسلاسة. وعندئذ تتحول الدول من "خادم للمجتمع " إلى" عبء على المجتمع " [11]!!!

***

الهوامش والمراجع

(1) د. عبد الكريم غلاب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998م، ص 91 و92.

(2) كامل الزهيري (مرجع) موسوعة الهلال الاشتراكية، القاهرة، دار الهلال، 1968م، ص 264.

(3) انظر الدكتور علي كنعان، الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار الحسنين، حمص، دار المعارف، 1997م، الطبعة الأولى، ص 61.

(4) الدكتور محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، الطبعة الأولى، ص 61.

(5) انظر الدكتور الفنجري، المذهب الاقتصادي، مرجع سابق، ص 62 و63.

(6) الدكتور الفنجري، المذهب الاقتصادي، مرجع سابق، ص 64 و 65.

(7) جون كنيت غالبريث، أكاذيب الاقتصاد، ترجمة الدكتور هشام متولي، دمشق، دار طلاس، 2007م، ص 31 و 32.

(8) غالبريث، أكاذيب ....، المرجع السابق، ص 34.

(9) الدكتور يوسف محمود، دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، 2005/12/13م، ص 2.

(10) الدكتور إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، ص 14 و15.

(11) المهندس عبد الوهاب محمود المصري، في مفهوم التقدم ومعيار النهضة، دمشق، دار الحصاد، الطبعة الأولى 2008م، ص 86.